بيان

دولة قطر

أمام اللجنة الخامسة

للدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

حول

البند "١٣٤" المعنون: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

٥ أكتوبر ٢٠١٢- نيويورك

السيد الرئيس،،

يود وفد بلادي أن يهنئكم بمناسبة اختياركم رئيساً للجنة الخامسة للدورة السابعة والستين، كما نهنئ أعضاء المكتب الجدد ونتمنى لكم جميعاً النجاح في أداء مهامكم. ويؤكد وفد بلادي دعمه للجهود التي ستبذلونها من أجل التوصل للنتائج المرجوة بشأن مناقشة البند ١٣٤ من جدول الأعمال بعنوان "**جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة**".

كما أغتنم الفرصة لأعرب عن خالص شكرنا للسيد/ تومو مونتي- الرئيس المنتهية ولايته، ولأعضاء المكتب وللجهود الدؤوبة في تسيير أعمال اللجنة خلال الدورة السابقة. كما يسرني أيضاً أن أتقدم بالشكر للسيد/ برناردو غريفر- رئيس لجنة الاشتراكات، على عرض تقرير الدورة الثانية والسبعون للجنة على النحو الوارد بالوثيقة A/67/11، ونتقدم بالشكر أيضاً للسيد/ ليونوليتو بيريدج- رئيس دائرة الاشتراكات وتنسيق السياسات على عرضه تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات على النحو الوارد بالوثيقة A/67/75

السيد الرئيس،،

إن وفد دولة قطر يؤيد البيان الذي أدلى به مندوب دولة الجزائر بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

السيد الرئيس،،

إن دولة قطر تواجه تحديات وآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مثل بقية البلدان الأخرى في العالم، وفي الوقت نفسه نتعهد بالتزامنا القانوني في دفع مساهماتنا للمنظمة بالكامل، وإننا نؤكد على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بدفع الاشتراكات المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط وفقاً للمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة، كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية التي تمنعهم من الوفاء بالتزاماتها المالية مؤقتاً. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي توصيات لجنة الاشتراكات الداعية إلى منح الدول الأعضاء الخمس المعنية إعفاءات من تطبيق المادة ١٩ بما يتيح لها التصويت حتى نهاية الدورة الـ٦٧ للجمعية العامة.

السيد الرئيس،،

إن وفد دولة قطر يشيد بالجهود الكبيرة التي بذلتها الدول الأعضاء التي نفذت خطط تسديد متعددة السنوات وأوفت بموجبها بالتزاماتها؛ غير أن تلك الخطط ينبغي أن تظل طوعية، وينبغي ألا تستخدم لممارسة أي ضغوط على الدول الأعضاء المعنية، وينبغي ألا تدرج على الإطلاق كعامل عند النظر في الإعفاء بموجب المادة ١٩ من الميثاق.

السيد الرئيس،،

إن وفد بلادي يؤكد أن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة تعكس التغيرات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية للدول الأعضاء، وإن مبدأ القدرة على الدفع يظل المعيار الأساسي لقسمة نفقات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلادي موقفه الرافض لأي تغيير في عناصر المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة والتي تهدف تحويل عبء تمويل المنظمة إلى البلدان النامية.

السيد الرئيس،،

إن وفد دولة قطر يؤكد على أن العناصر الأساسية للمنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة، والتي تشمل فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المرتبطة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، والتسوية المتصلة بعبء الدين، والحد الأدنى، والحدود القصوى، يجب أن تبقى سليمة غير قابلة للتفاوض.

السيد الرئيس،،

إن وفد دولة قطر يحث على ضرورة التطبيق السليم لمختلف معايير المنهجية، إذ لا ينبغي أن يؤخذ الدخل القومي أو متوسط دخل الفرد كمعيار وحيد لتحديد نسب مساهمة الدول الأعضاء، إذ يتعين مراعاة مختلف العوامل الاجتماعية

والاقتصادية ومتطلبات التنمية البشرية ومؤشرات الرفاه البشري للبلدان النامية، خاصة في ظل السياسات التقشفية التي سلكتها الدول المتقدمة في تمويل برامج التنمية وتحقيق أهداف الإنمائية للألفية.

السيد الرئيس،،

إن وفد بلادي يؤكد على أهمية الشفافية عند إجراء المفاوضات بشأن هذا البند. وفي هذا الصدد، نؤكد على دور وشرعية وكفاءة اللجنة الخامسة بوصفها اللجنة الرئيسية للجمعية العامة المنوط بها مسؤوليات الشؤون الإدارية وشؤون الميزانية، ونؤكد أيضاً مشاركتنا في المناقشات بصورة إيجابية مع الالتزام الكامل بروح توافق الآراء من أجل إنجاح أعمالنا.

وشكراً لكم